

دور سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق الامكانيات والتحديات

نور رسول عبد اللطيف / الباحث

أ. د. قصي عبود فرج / المشرف

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

تناول هذا البحث موضوع سياسات التشغيل الوطنية ودورها في تحقيق هدف العمل اللائق للجميع، وانطلق البحث من فرضية مفادها ان سياسات التشغيل الوطنية غير قادرة على معالجة مشكلة البطالة والعمالة الناقصة وبالتالي فهي غير قادرة على توفير العمل اللائق للجميع، فيما استهدف البحث التعرف على سياسات التشغيل الوطنية ومدى قدرتها على رفع معدلات التشغيل وتوفير العمل اللائق للجميع وماهي التحديات التي تواجهها وتمنعها من تحقيق هذا الهدف، ومن اجل ذلك تم استعراض اهداف التنمية المستدامة والتعرف على الاهداف المؤدية الى تحقيق هدف العمل اللائق للجميع وماهي الاهداف الناجمة عن تحقيق هذا الهدف، كما وتم التعرف على الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية من اجل تحقيق هذا الهدف وماهي الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه السياسات.

وتوصل البحث الى ان سياسات التشغيل في العراق هي بالفعل غير قادرة على معالجة مشاكل التشغيل وتقليل معدلات البطالة والعمالة الناقصة بالمستوى المطلوب ويعود ذلك لمجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وعلى راسها التحديات المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: العمالة الناقصة. التنمية المستدامة. العمل اللائق

The Role Of National Employment Policies In Achieving The Goal Of Decent Work In Iraq, Capabilities And Challenges

Noor Rasul

Dr.Qusay aljabery

Noorrasul91@gmail.com

qaljabery@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This research deals with national employment policies and their roles in achieving the goal of decent work for all. The research proceeded from the hypothesis that national employment policies are unable to resolve the problem of unemployment and underemployment, and therefore they are unable to provide a decent work for all. For a while this research aims to identify national employment policies and their ability to raise employment rates and provide a decent work for all, and what are the challenges that faced and prevent them from achieving this goal. For that the sustainable development goals were reviewed, and identified the goals that leading to achieve the decent work for all, and what are the resulting from achieving this goal. Also it was identified the strategies and policies that pursued by Iraqi government to achieve this goal, and what are the difficulties and challenges that faced these policies.

This research found that employment policies in Iraq are already unable to address employment rates to the required level due to the economies and social challenges, and the chief among them is the institutional challenges.

Keyword: Underemployment. Sustainable Development. Decent Work

المقدمة

تعد البطالة والعمالة الناقصة من المشاكل التنظيمية والعمالية الحرجة، لذلك ومن اجل الحد من هذه المشاكل يستلزم اجراء حلول مبتكرة وجديدة واجراء تغييرات في سياسات العمل وسياسات التعليم و رسم سياسات وبرامج تشغيل ذات ضمان اجتماعي تمنع الاسر من الوقوع في الفقر المدقع وانعدام الامن الغذائي مع ضرورة التركيز على توافق هذه السياسات مع اهداف التنمية المستدامة ، ومن اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة في توفير فرص عمل لائقة لجميع افراد المجتمع في سن العمل و الحد من استشرء ظاهرة الفقر المدقع في المجتمعات، فان ذلك يتطلب بذل الجهود من اجل وضع سياسات وبرامج تشغيل متكامل مع بعضها البعض، ان هذه الجهود يجب ان لا تنحصر في وزارة او مؤسسة واحدة

وانما يتطلب الامر ان تتضافر الجهود من قبل جميع الجهات الحكومية ذات الصلة من اجل الوصول الى سياسات وبرامج اكثر فعالية واكفاً اليه في التصدي لانتشار ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة في المجتمع.

مشكلة البحث: تتجسد مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الاتي: هل ان سياسات التشغيل المتبعة في العراق قادرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الثامن المتمثل "بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام ، وتوفير العمل اللائق للجميع".

فرضية البحث: يفترض البحث ان سياسات التشغيل في العراق غير قادرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومعالجة مشكلة البطالة العمالة الناقصة لارتباطها بعوامل هيكلية داخل الاقتصاد العراقي يصعب الحد منها في ظل تردي مناخ الاستثمار في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على سياسات التشغيل في العراق ومدى قدرة هذه السياسات على تقليص معدلات البطالة والعمالة الناقصة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات الاحصائية المتاحة.

حدود البحث: تنحصر الحدود المكانية للبحث في العراق، اما حدوده الزمانية فهي بعد عام 2003.

المبحث الاول / سياسات التشغيل الوطنية تأطير نظري

اولاً: مفهوم سياسات التشغيل: تعرف سياسة التشغيل حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على انها "مجمل الوسائل المعتمدة من اجل اعطاء الحق في العمل لكل انسان وكذا تكيف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج" بينما عرفها المكتب الدولي للعمل على انها "رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب العمل مع جميع الاطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنه يشير الى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الاهداف الكمية والنوعية المحددة للعمل في بلد معين" كما وتعرف على انها السياسة التي تهدف الى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نمواً يتناسق كماً وكيفاً مع مختلف الصناعات والمناطق، وهي كذلك مجمل القرارات والتشريعات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الاطراف (الحكومة، اصحاب العمل، العمال الهادفة الى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل). (عبد الرزاق جباري ، 2015 ، ص42)

وتعتبر سياسات التشغيل جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على اعتبار انه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم ان الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى

بتوفير فرص عمل وذلك من خلال وضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين الى سوق العمل.^(عالم حليلة ، 2015 ، ص 21)

ثانياً: اهداف سياسات التشغيل: تهدف كل دولة من الدول الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والامنية وراء السياسة التي تطبقها للتشغيل، فهي تهتم بالمستوى المعاشي والمؤشرات الاقتصادية، كما انها تهدف لحل الكثير من المشاكل الاجتماعية كالجريمة وانحراف الشباب واتجاهاتهم، لذا تهدف الحكومة او المشروع الاقتصادي من خلال اتباعه سياسة معينة للتشغيل الى تحقيق مجموعة من الاهداف^(صاحب نعمة العكايشي، 2016 ، ص55)

1- تعيين عاملين من ذوي المهارات المناسبة سواء الفنية او الشخصية في الاماكن المناسبة.

2- التأكد من ان العاملين المعيّنين في الوظائف مؤهلين لتنفيذ الواجبات المكلفين بها من حيث التأهيل العلمي والمهني المناسب من خلال تقييم ادائهم.

3- العمل على اجراءات تشغيل عادلة وفعالة وهو ما يتسق مع تشريعات العمل والمساواة والتنوع في السياسات والممارسات، اي ضمان تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المؤهلين حسب فرص العمل المتاحة، وتنمية مهارات وقدرات قوة العمل.

4- تحديد قوانين وتشريعات العمل ولاسيما من الإطار القانوني ، وتكون بيد الدولة.

5- تشغيل قوة العمل ذات الانتاجية العالية لا سيما الموظفين المهرة الذين يتمتعون بقدرات عالية بالعمل.

6- تشجيع إشراك العاملين في عملية اتخاذ القرار.

7- تقدير احتياجات الاقتصاد من قوة العمل.

8- مشاركة جميع الاطراف في سياسة التشغيل كالدولة والبرلمان والاحزاب والقطاع الخاص وجميع الاطراف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثالثاً: انواع سياسات التشغيل: في كثير من الاحيان يحاول صانعو السياسات الحد من البطالة والعمالة الناقصة في كل من الاقتصاد الكلي والجزئي اذ يتم استخدام نوعين من السياسات الاقتصادية للتعامل مع البطالة هما^(Kailan Shang , 2015, p20)

1- **سياسات الاقتصاد الكلي** [Macroeconomic Policies] من اجل الحد من البطالة يقترح مؤيدو النظريات الكينزية السياسات المالية والنقدية التوسعية، حيث يمكن ان تؤدي السياسة التوسعية الى زيادة الطلب الكلي وخفض البطالة .

أ- تشمل السياسة النقدية التوسعية انخفاض سعر الفائدة وارتفاع العرض النقدي. انخفاض اسعار الفائدة يقلل من تكلفة الاقتراض ويشجع على الاستهلاك والاستثمار.

ومن المفترض ان يزيد الطلب الكلي ويقلل معدل البطالة ومع ذلك فهي ليست فعالة على الدوام لان الناس قد لا يستثمرون او ينفقون اموالهم بسبب الخوف من استمرار الازمة.

ب- اما السياسة المالية التوسعية عادةً تشمل التخفيضات الضريبية والمزيد من الانفاق الحكومي، حيث يشجع خفض الضرائب على الاستهلاك، اما المزيد من الانفاق الحكومي يعني المزيد من الاستثمار. وكلاهما يزيد الطلب الكلي، قد تركز خطط الانفاق الحكومية المستهدفة على صناعات معينة لتحفيز العمالة على المدى القصير وال المدى الطويل. ومثل السياسة النقدية التوسعية يمكن ان تكون السياسة المالية التوسعية غير فعالة كذلك حيث ان الامر يستغرق بعض الوقت حتى يكون للإنفاق الحكومي تأثير، وقد لايزال المستهلكون مترددين في الانفاق حتى مع تخفيض الضرائب. ومع ذلك يجب ان لا تتجاوز درجة التوسع في السياسات قدرة الاقتصاد، والا فأن معدل البطالة لن ينخفض اكثر وسيزداد معدل التضخم نتيجة للتوسع.

2- سياسات الاقتصاد الجزئي [Microeconomic Policies] يمكن ان تساعد سياسات الاقتصاد الكلي في الحد من البطالة الدورية والعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت عن طريق زيادة الطلب الكلي. ومع ذلك هناك انواع اخرى من البطالة مثل (البطالة الهيكلية، والبطالة الاحتكاكية، والعمال المحبطين) تحتاج الى تعديلات متغيرة المستوى لسوق العمل، ومن اجل ذلك تساعد سياسات الاقتصاد الجزئي في تحسين هيكل سوق العمل لتلبية المتطلبات الجديدة للتنمية الاقتصادية وكما يلي:

أ- التعليم: يمكن أن تساعد برامج التدريب الحكومية الناس على اكتساب مهارات لوظائف جديدة او وظائف تتطلب مهارات جديدة. الاستثمار في التعليم يمكن ان يساعد ايضاً العمال المستقبليين في الاستعداد للتطور التكنولوجي الجديد. ومع ذلك يستغرق الامر بعض الوقت لرؤية تأثيرهما.

ت- دعم العمالة: يمكن لأرباب العمل الحصول على اعانات لتوظيف العاطلين عن العمل .
ث- انخفاض معدلات استحقاقات البطالة: يثبط استحقاق البطالة المرتفع العاطلين عن العمل من العودة الى العمل.

ج- اضعاف قوة النقابات: ان تقليص قوة التفاوض لدى النقابات يجعل من السهل خفض معدل الأجور وزيادة فرص العمل.

ح- تقليل عدم التطابق بين المواقع المختلفة: من خلال تشجيع الاستثمارات الجديدة والتعيينات في المواقع (الأماكن او المناطق) ذات معدلات البطالة المرتفعة وتوفير مزايا اعادة التوطين، هذا من شأنه ان يقلل من عدم التطابق بين المواقع .

خ- تحسين مشاركة معلومات سوق العمل: من خلال توفير معلومات توظيف شاملة وفي الوقت المناسب لتسهيل البحث عن الوظائف والحد من البطالة الاحتكاكية.

رابعا: التشغيل واهداف التنمية المستدامة: تسعى سياسات التشغيل الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تعرف على انها خطة لتحقيق مستقبل افضل واكثر استدامة للجميع بحلول عام 2030. وتتصدى هذه الاهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، وهي سبعة عشر هدفاً (الامم المتحدة، اهداف التنمية المستدامة) يوضحها المخطط الآتي:

مخطط (1) اهداف التنمية المستدامة



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على: الامم المتحدة ، اهداف التنمية المستدامة

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goal>

نلاحظ من خلال استعراض اهداف التنمية المستدامة انها شاملة ومتراصة ومحورها الانسان، اما فيما يخص سياسات التشغيل فهي تسعى الى تحقيق الهدف الثامن من ضمن اهداف التنمية المستدامة والذي يتركز حول توفير فرص العمل اللائق لجميع من هم في سن العمل من السكان. ويعرف العمل اللائق حسب تعريف منظمة العمل الدولية والذي اعتمد من قبل المجتمع الدولي على انه العمل المنتج للرجال والنساء في ظروف من

الحرية والامن والعدالة والكرامة الانسانية ويتضمن فرص العمل المنتجة التي توفر دخلاً مجزياً والامن في موقع العمل والحماية للعاملين واسرهم وفرص افضل لتحقيق الذات وتطويرها وتشجيع الاندماج الاجتماعي.⁽¹⁾ نقبيل نوح، 2017، ص7⁽²⁾ ولا يتم تحقيق هذا الهدف الا اذا تم تحقيق مجموعة من الاهداف المؤدية اليه والتي هي:

أ- الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع.

ب- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين.

ت- الهدف التاسع: تحفيز الصناعة والابتكار.

ث- الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

شكل (4) الاهداف المؤدية الى تحقيق الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة



المصدر/ من اعداد الباحثين

وبالعمل على تحقيق هذه الاهداف تستطيع سياسات التشغيل توفير العمل اللائق والمستدام للجميع الذي يركز على تحسين الحياة الفعلية التي يعيشها الانسان وبالتالي انخفاض معدلات العمالة الناقصة، مما يترتب عليه تحقيق حزمة اخرى من اهداف التنمية المستدامة ناجمة عن تحقيق الهدف الثامن وهي:

- أ- الهدف الاول: القضاء على الفقر.
- ب- الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع.
- ت- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
- ث- الهدف العاشر: الحد من اوجه عدم المساواة.

المبحث الثاني / هياكل التشغيل في العراق : عرض وتقييم

قبل التعرف على سياسات التشغيل اللازمة لإيجاد العمل اللائق للجميع في العراق لابد من معرفة مدى تطور العمالة الناقصة في العراق ، على الرغم من تنوع أشكال العمالة الناقصة الا اننا سوف نقوم بتتبع تطور العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للسكان بعمر 15 سنة فأكثر ويعزى ذلك الى توفر البيانات عن هذا النوع من العمالة الناقصة وكما يلي:

نلاحظ من خلال جدول (1) ارتفاع معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للعاملين بعمر 15 سنة فأكثر من (31%) عام 2004 لتبلغ اقصاها (38.83%) عام 2006 وذلك بسبب الترددي الكبير في الوضع الامني مما اثر على مستويات الاستثمار التشغيل في العراق. فضلاً عن الفساد المالي والاداري الذي ادى الى تدني انتاجية الانفاق الاستثماري الحكومي الى درجة كبيرة.

بعدها بدأ ينخفض معدل العمالة الناقصة ليصل الى (28.8%) عام 2014 ورغم عدم توفر بيانات حول معدل العمالة الناقصة بعد هذا العام، الا انه يتوقع ارتفاع معدل العمالة الناقصة بعد ذلك بسبب احتلال المجموعات الارهابية لعدد من محافظات العراق وتردي الواقع الاستثماري والمعيشي لهذه المحافظات هذا من جهة فضلاً عن عمليات النزوح التي رافقت عمليات الاحتلال، وكذلك عمليات التحرير والتي ادت الى توقف جميع الانشطة الاقتصادية لهذه المحافظات.

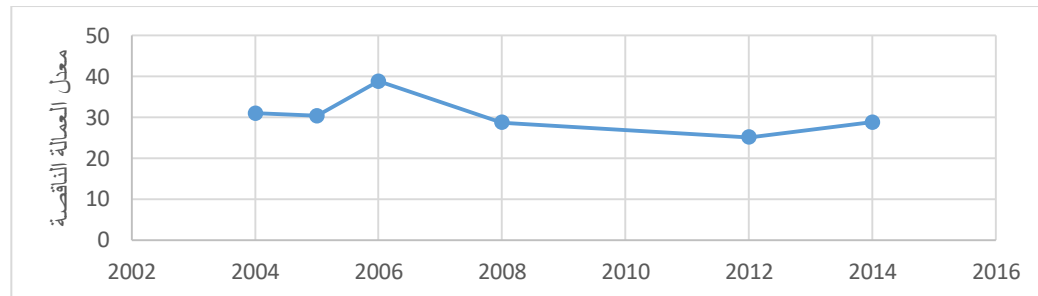
جدول (1) تطور العمالة الناقصة في العراق للمدة 2004-2014

السنوات	2004	2005	2006	2008	2012	2014
معدل العمالة الناقصة %	31	30.36	38.83	28.74	25.1	28.8

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

*وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، نتائج مسح التشغيل والبطالة للاعوام (2003,2004,2005,2006,2008)
 *شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، هناء عبد الجبار صالح ، العمل غير المهيكل : العراق ، خبير حسابات قومية ، ص 340

شكل (1) تطور العمالة الناقصة في العراق للمدة (2004-2014)



المصدر من اعداد الباحثين بالاستناد الى جدول رقم (1)

ومن اجل ذلك اتبعت الحكومة مجموعة من السياسات لمعالجة مشكلة العمالة الناقصة بعض هذه السياسات عالجت هذه المشكلة من خلال معالجة الاسباب المؤدية اليها (الاختلال الهيكلي، تردي مناخ الاستثمار، الهجرة والنزوح) والبعض الاخر عالجها من خلال معالجة النتائج المترتبة عليها (الفقر، الهجرة الخارجية) وهذه السياسات هي:

اولاً: سياسات التشغيل الوطنية 2018: تهدف هذه السياسة الى النهوض بواقع التشغيل في العراق لتقليل معدلات البطالة وضمان السلم الاجتماعي من خلال: (وثيقة سياسة التشغيل الوطنية المحدثه 2018، ص 9-21)

أ- تحقيق معدل نمو اقتصادي يضمن خلق فرص عمل ويؤدي الى رفع مستوى التشغيل وخفض مستوى الفقر من خلال انشاء منشأة مستدامة وذلك بمساهمة الاستثمار الوطني والاجنبي في تطوير مؤسسات الاعمال ومنح فرص لأصحاب المهن والحرف الصغيرة من الحصول على فرصة للعمل في السوق المحلية والحصول على عقود الاستثمار والتشغيل في المشاريع الحكومية من خلال عقود الشراكة مع القطاع الخاص بالإضافة الى تطوير البنية التحتية وخاصة خدمات النقل من اجل تحسين كفاءة ونوعية التشغيل وتشجيع الاستثمار في جميع مناطق البلد.

ب- منح حوافز للاستثمار المحلي والاجنبي الذي يهدف الى توليد وظائف جديدة وزيادة حجم التجارة الخارجية من خلال منح حوافز للاستثمار الاجنبي المباشر الذي يولد العديد من فرص العمل اللائقة وخاصة في المناطق الاكثر حرماناً وتشجيع دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الى السوق وتقديم التسهيلات التمويلية والتقنية واللوجستية المناسبة لها.

ت- السعي الى دعم وتطوير القدرات والامكانات وتوفير فرص عمل منتجة للعاملين في الريف من خلال تطبيق سياسات وتشريعات لتحسين الادارة في المشاريع الزراعية الخاصة وتحديد العلاقة بين اطراف الانتاج الزراعي في الريف وتأمين التسهيلات الضرورية للإنتاج بما في ذلك (التدريب والارشاد ، القروض الميسرة... الخ) وبما يحقق لهم حماية في سوق تنافسية ويؤمن مصالح تلك الاطراف.

ث- ضمان نمو وتأسيس الشركات وتسهيل اجراءات التمويل ضمن ظروف عمل مرنة بما يساهم في تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تسهيل مرحلة انشاء المشاريع ورفع الحواجز المحلية امام الدخول الى السوق بإزالة معوقات المنافسة امام مشاريع الاعمال الجديدة في القطاعات التي تتمتع بإمكانيتها على النمو وخلق فرص عمل لائقة بالإضافة الى تطوير البنية التحتية وبرامج التدريب لأصحاب المشاريع وخصوصاً في المناطق التي تكثر فيها مستويات البطالة والفقر الى ان تتمكن هذه المشاريع من الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

ج- تعزيز الحوار الاجتماعي بين ممثلي الحكومات واصحاب العمل والنقابات العمالية كأداة لبلوغ الاهداف المزدوجة في العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

ح- تحقيق الربط الموضوعي بين الاجر والانتاجية وربط الحد الادنى للأجر بتكاليف المعيشة بحيث تكون تطورات الاجور متسقة مع نمو الانتاجية ومعدلات التضخم ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقوية لجنة الاجور والمراجعة الدورية للحد الادنى للأجور و تطبيقه على جميع العاملين بما فيهم الوافدين. غالباً ما يتم دمج برامج التشغيل في استراتيجيات التخفيف من الفقر وخطط التنمية الوطنية حيث ان التشغيل لم يجعل هدفاً بحد ذاته في استراتيجيات النمو بل تتم الاشارة اليه في ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة

ثانياً: استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022 : سعت استراتيجيات التخفيف من الفقر الى تقليل معدلات البطالة والعمالة الناقصة من خلال معالجة احد مخرجات العمالة الناقصة الا وهو الفقر وذلك من خلال تحسين اوضاع الفقراء وانشالهم من حالة الفقر سواء من خلال توفير فرص العمل المستدامة والقروض الميسرة لهم وبالتالي تسهيل دخولهم واندماجهم في سوق العمل المنظم او من خلال تحسين فرص وصول الفقراء للخدمات العامة المتمثلة بالتعليم والصحة والتدريب والسكن. اطلقت الدولة استراتيجية التخفيف من الفقر الثانية في كانون الثاني عام 2018 وحاولت هذه الاستراتيجية معالجة موضوع الفقر في العراق للأعوام (2018-2022) وتبنت هذه الاستراتيجية صياغة برنامج يساهم في تحسين المستويات والاوضاع المعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من اجل تحويل الفقراء الى منتجين مدمجين اقتصادياً واجتماعياً وليسوا عالة على المجتمع، وتهدف هذه الاستراتيجية الى خفض نسبة الفقر في العراق بمقدار (25 %) حتى عام 2022، كما اهتمت برفع مستويات التشغيل من خلال الاهتمام بتحقيق اهداف التنمية المستدامة وخصوصاً فيما يتعلق بالهدف الاول (القضاء التام على الفقر) والهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق للجميع) ومن اجل تحقيق هذه الاهداف تبنت الاستراتيجية ست محصلات* وهذه المحصلات هي (دخل اعلى ومستدام من العمل للفقراء، تحسين المستوى الصحي، تحسين تعليم الفقراء، سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، حماية اجتماعية فعالة للفقراء، وانشطة مستجيبة للطوارئ).⁽¹⁾ استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022، ص 45-77

اهتمت المحصلة الاولى بتحقيق دخل اعلى ومستدام من العمل للفقراء حيث يعد الدخل المستدام الوسيلة الوحيدة والرئيسية في تخليص الفقراء من فقرهم، والمصدر الرئيسي لهذا الدخل المستدام هو العمل ومن اجل ذلك تضمنت هذه المحصلة على سبعة أنشطة من اجل رفع مستوى التشغيل وتوفير فرص عمل لائقة ودخل مستدام للجميع وبالتالي خفض معدلات البطالة والعمالة الناقصة وهذه الأنشطة هي⁽¹⁾ استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022، ص 45-77

- 1- النشاط الاول: تشجيع خريجي الجامعات والمعاهد الزراعية والبيطرية على انشاء شركات ومشاريع زراعية وتوفير فرص عمل في الريف وذلك من خلال الاستفادة من قانون رقم (24) لعام 2013 الذي اتاح امكانية تأجير الاراضي الزراعية للخريجين من الزراعين والبيطريين بمساحة لا تزيد على (50 دونم) لإقامة مشاريع زراعية خاصة بهم سواء كانت مشاريع نباتية او حيوانية، كما ويمكن للخريجين الزراعين والبيطريين امتلاك حق التصرف بهذه الاراضي بعد عشرة اعوام من استخدامها، وان تحقق هذا النشاط وتطبيقه بشكل سليم يساعد على تشغيل العاطلين في المناطق الفقيرة وتوفير فرص عمل لهم في هذه المشاريع من جهة وتخفيض معدل البطالة بين الخريجين من جهة اخرى.
 - 2- النشاط الثاني: تأسيس جمعيات فلاحية محلية وتعاونية لصغار الفلاحين تساعد على حل جميع المشاكل المتعلقة بالخدمات الزراعية والاهتمام بكل ما يتعلق بالإنتاج من خلال تقديم الخدمات الزراعية كالتمويل والنقل والتسويق والخزن وغيرها من الخدمات، حيث لا توجد حالياً بنى مؤسسية تساعد صغار الفلاحين على حل المشاكل المتعلقة بالخدمات الزراعية، وتكمن اهمية هذا النشاط في زيادة دخل الفلاح وتنويع مصادره بالإضافة الى تحفيز الانتاج الزراعي وايجاد فرص عمل ملائمة لتشغيل النساء.
 - 3- النشاط الثالث: تهيئة برامج لتدريب المزارعين الفقراء على اساليب الري والزراعة الحديثة المستجيبة للتغير المناخي من اجل زيادة انتاجية الارض وتحسين المردود الاقتصادي للفلاح وترشيد استخدام المياه.
 - 4- النشاط الرابع: انشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة (انتاجية وخدمية) لتشغيل النساء الفقيرات في الريف وتحسين المستوى المعيشي وتنمية المناطق الريفية الفقيرة ورفع مستويات التشغيل فيها.
 - 5- النشاط الخامس: توفير فرص عمل لشباب الاحياء الفقيرة (رجال ونساء) في الحضر في برامج المراكز المجتمعية، وذلك من خلال التنسيق مع دوائر التربية في المحافظات لتشغيل الشباب المحليين في المراكز المجتمعية التابعة لها مما يساهم في خفض معدلات البطالة بين الشباب.
 - 6- النشاط السادس: دعم المشاريع الصغيرة للفقراء من خلال برنامج حاضنات الاعمال الذي يوفر التمويل والتدريب والخدمات والدعم للمشروعات الناشئة ويسهم هذا النشاط في توفير فرص عمل مستدامة لتشغيل الفقراء في المناطق الريفية.
 - 7- النشاط السابع: شمول اوسع للفقراء ببرامج الاقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل حيث تكمن اهمية هذا النشاط في تشغيل الفقراء من خلال تمكينهم من انشاء مشاريعهم الخاصة وتحسين اوضاعهم المعيشية.
- اما فيما يتعلق بالنازحين فقد تمت اضافة محصلة (الأنشطة المستجيبة للطوارئ) الذي منح الاستراتيجية مرونة تمكنها من الاستجابة لتأثيرات النزاعات وما بعد النزاعات والتكيف لاستيعابها وعلى هذا الاساس تضمنت الاستراتيجية مجموعة من الأنشطة الخاصة

بالنازحين والعائدين الفقراء الذين وقعوا في شباك البطالة والعمالة الناقصة ومن اجل ذلك كان النشاط الاول لهذه المحصلة هو برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للنازحين والعائدين في المحافظات وذلك خلال برامج كثيفة العمالة في برامج اعادة الاستقرار واعادة الاعمار واعطائهم الاولوية في مشروعات القروض الصغيرة وخلق فرص العمل في المراكز المجتمعية والصندوق الاجتماعي للتنمية للنازحين والعائدين بما يساعد في تشغيلهم وتحسين دخلهم بعد ان فقدوا ممتلكاتهم و ثروتهم.

اما بقية الأنشطة الخاصة بهذه المحصلة فقد اهتمت بالصحة والتعليم وبناء المجمعات السكنية للنازحين بما يضمن ايجاد بيئة ملائمة وصحية وحمايتهم من المخاطر ومساعدتهم على التكيف والاندماج مع المجتمع من جديد.

وبحسب التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة في العراق فان حوالي (43%) من اهداف التنمية المستدامة تم تضمينها في استراتيجية التخفيف من الفقر.¹ التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019، ص 43

ثالثاً: خطة التنمية الوطنية 2018-2022: يعد صدور قرار مجلس الوزراء المرقم (209) لعام 2016 بمثابة الاطار التنفيذي لأعداد خطة التنمية الوطنية 2018-2022 اذ جاء اعداد الخطة اساساً للحد من التحديات والازمات والصدمات الناجمة عن التطرف والارهاب وما ترتب عليه من هجرة ونزوح اعداد كبيرة من سكان المحافظات الساخنة الى محافظات العراق الاكثر اماناً مما ادى الى ارتفاع البطالة والعمالة الناقصة بين صفوف النازحين وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر حيث ارتفع الفقر متعدد الابعاد (اكثر من 20%) وفقر النازحين حوالي (42%) من اجمالي سكان العراق، مما يتطلب تبني اهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية مناصرة للفقراء مع اعطاء اولوية للفقراء النازحين وتمثل خطة التنمية 2018-2022 خطوة الانطلاق الاوسع في اطار رحلة التنمية المستدامة (رؤية العراق 2030) نحو المستقبل الذي نصبوا اليه كبلد متطور في جميع ابعاد التنمية (اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، بيئياً، نفسياً، وروحياً) وبحسب التقرير الطوعي فان حوالي (77%) من اهداف التنمية المستدامة قد تم تضمينها في خطة التنمية الوطنية،¹ التقرير الطوعي، مصدر سبق ذكره، ص 20¹ فهي خطة تنموية تركز على التزام العراق برؤية النمو الساعية الى تحقيق الرفاه والاستقرار بالاستناد على الارث الحضاري والرصيد القيمي حيث يتقاسم الجميع فرص بناء مجتمع ناهض ومتكافل ، وفيما يخص التشغيل تبنت الخطة مجموعة من الاهداف وهي :¹ خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، ص 60-241

1- استهدفت الخطة زيادة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة الى (292.5) ترليون دينار عام 2022 مقارنة بحوالي (182.3) ترليون دينار عام 2015 وبزيادة مطلقة قدرها (110.2) ترليون دينار وبمعدل نمو (7%) ويأتي في مقدمتها القطاعات المستهدفة التي هي قطاع الصناعة التحويلية بمعدل نمو (10.5%) والقطاع الزراعي (8.4%) وهذه

المعدلات مشروطة بتوفر الاستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام او من القطاع الخاص على ان يحافظ قطاع النفط على معدلات نموه كونه القطاع الرئيسي المدبر للدخل ومصدر العملة الصعبة.

2- تسعى خطة التنمية 2018-2022 الى معالجة احدى مدخلات العمالة الناقصة الا وهو الاختلال الهيكلي ويعتبر هذا الهدف استكمالاً لما جاء في الخطة السابقة حيث ان معالجة هذه الاختلالات تحتاج الى سنوات طويلة وعديدة من العمل المخطط و المنهج لإزالة هذه التشوهات حيث تسعى خطة السنوات القادمة الى اتباع الية لتصحيح هذه الاختلالات والتشوهات في الهيكل الانتاجي العراقي من خلال العمل على اعادة الحياة للقطاعات القادرة على استيعاب وتشغيل اعداد كبيرة من القوى العاملة ولاسيما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية.

3- العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (للأنشطة غير النفطية) من (4.5%) عام 2015 الى (5.2%) عام 2022 وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل الى (8.4%) وذلك من خلال:

أ- زيادة الرقعة الزراعية والارتقاء بالإنتاج والانتاجية.

ب- تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي.

ت- دعم القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) للاستثمار.

ث- استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في طرائق الزراعة والري.

ج- المراقبة والسيطرة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المنتجات والمواد الزراعية في العوامل تساعد على اعادة الحياة للقطاع الزراعي مما يجعله اكثر قابلية على معالجة الاختلالات الهيكلية ومن ثم رفع مستويات التشغيل في هذا القطاع.

4- زيادة مساهمة الصناعة التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (40%) عن سنة الاساس وذلك من خلال:

أ- توطين التكنولوجيا الحديثة من اجل استغلال الموارد افضل استغلال ممكن وتقليل الضائعات وتوفير الوقت والمال الذي يؤدي الى تخفيض كلف الانتاج ورفع مستوى المنافسة مع المنتجات المستوردة.

ب- تشغيل الخطوط الانتاجية من خلال الانفتاح على الاستثمار بأساليب عديدة سواء كانت (شراكة، ادارة، استثمار كامل.... الخ).

5- اما فيما يخص الشباب ونتيجة لتفشي ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب وضعت الخطة مجموعة من الاهداف تهتم بتشغيل الشباب وهذه الاهداف هي:

الهدف الاول: الالتزام بتنفيذ الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة وذلك من خلال:

أ- دعم خطط وبرامج تنفيذية للتشغيل تستوعب الشباب.

ب- فتح افاق المستقبل للأعداد المتزايدة من الشباب في اطار دخول العراق مرحلة الهبة الديمغرافية بما يضمن دورهم الايجابي في التنمية ويعزز الحس الوطني لديهم.
ت- متابعة فاعلة للخطط والسياسات والبرامج والاستراتيجيات التي تهتم بتشغيل الشباب وتحديد المعوقات التي تواجه تنفيذها.

الهدف الثاني: توفير بيئة ممكنة للشباب من خلال:

أ- تطوير البرامج التعليمية من خلال التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

ب- زيادة القروض الممنوحة للشباب بهدف اقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل ولاسيما شباب الريف وسكان العشوائيات.

ت- تفعيل دور القطاع الخاص وانشاء حاضنات الاعمال في المحافظات والاقضية والنواحي لتحتوي مشاريع الشباب وتهيئة مستلزمات بناؤها ونموها وانطلاقها للتخفيف من بطالة الشباب وفقهم.

البرنامج الحكومي 2018-2022:

قدم الدكتور عادل عبد المهدي هذا البرنامج الحكومي ليرجم فيه المنهاج الوزاري الى خطط تفصيلية بتوقعات زمنية ومؤشرات اداء واضحة حيث شاركت الوزارات والجهات المعنية في اعداده ليكون عقداً وعهداً يلتزم به الوزراء امام المواطنين في اداء مسؤولياتهم ومهامهم، وإحدى الادوات الرقابية لمجلس النواب يمارس من خلالها وظيفته الرقابية على اداء السلطة التنفيذية ووظيفته التشريعية في اصدار قوانين تسهل تنفيذ هذا البرنامج بما يخدم المواطنين ويلبي احتياجاتهم ومطالبهم المشروعة ويحسن مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم، واشتمل هذا البرنامج الحكومي على ستة محاور رئيسية وهي: (البرنامج الحكومي 2018-2022 ، ص 7)

اولاً: استكمال بناء اسس الدولة الاتحادية الواحدة ونظامها الجمهوري النيابي الديمقراطي.

ثانياً: سيادة النظام والقانون وتعزيز الامن الداخلي والخارجي.

ثالثاً: الاستثمار الامثل للطاقة والموارد المالية.

رابعاً: تقوية الاقتصاد.

خامساً: الخدمات والتنمية البشرية والمجتمعية.

وتضمن كل محور من هذه المحاور العديد من الفقرات ومن ضمنها فقرات تخص **التشغيل والتي سوف نتعرف عليها فيما يلي**. تناول المحور الاول ضمن احدى فقراته (تطوير انظمة الحوكمة بشكل جذري) حيث اكدت هذه النقطة على ضرورة احلال

الحوكمة الجيدة بدلاً عن الادارات البيروقراطية المتخلفة واحلال النظم الذكية والحكومات الالكترونية بدلاً عن النظم الورقية، لتمكين البلاد من تحقيق تقدم حقيقي ومحاربة الفساد لما توفره النظم الورقية والبيروقراطية من مجالات فساد والوساطات غير المشروعة والرشاوي والعراقل ، والتي تضع الجميع تحت ضغط الممارسات الخاطئة

ونقص الشفافية وضعف المعلومات حيث ان انتشار الفساد يعيق ظهور الاستثمارات على ارض الواقع مما يؤدي الى خفض مستويات التشغيل في البلد، ومن اجل ذلك يتم اتخاذ الاجراءات الاتية:

- 1- تطوير الخدمات الالكترونية وتوحيد المعلومات المشتركة بين هذه الخدمات والمعلومات الاساسية.
- 2- دراسة وتحليل الخدمات الالكترونية الممكن تطبيقها في مؤسسات الدولة والتي تصب في خدمة المواطن والعمل الرسمي.

كما تناول المحور الثاني من البرنامج الحكومي 2018-2022 مشكلة الفساد التي تعتبر من المشاكل التي تعيق تنمية الاقتصاد والذي بدوره يؤثر في مستوى التشغيل ، ومن اجل نجاح عمل سياسات التشغيل في العراق ومساعدتها على رفع مستوى التشغيل اكد هذا المحور من البرنامج الحكومي على ضرورة مكافحة الفساد والهدر العام وذلك من خلال عدة فقرات:

1- معالجة جذور الفساد بتجفيف منابعه من خلال مراجعة منظومة القوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة والتي تسمح للمفسدين باستغلال الثغرات واعادة بناء منظومة شفافة وفاعلة تؤسس لبيئة عمل تعزز النزاهة وتحارب الفساد وتسهل ملاحقة المفسدين والتضييق عليهم بكافة السبل المشروعة وكشفهم مهما كانت مواقعهم ومعاقبتهم.

2- العمل على اعادة تعريف دور ومكانة المفتش العام وهيئات النزاهة والرقابة والمدعي العام وتصبح من ضمن مهامهم الاساسية هي مهمة ملاحظة الفساد في تعطيل المشاريع وتأخيرها وفرض المعوقات والتحجج بأمور لا اساس لها مما يلغي ما تحققه من نفع عام للشعب والاستخدام العام والعمالة ويتم تنفيذ هذه المهام من خلال اتباع الاجراءات الاتية البرنامج الحكومي 2018-2022 ، ص 26)

أ- تأسيس المجلس الاعلى لمكافحة الفساد بهدف توحيد العمل الرقابي.
ب- رصد المشاريع المتلكئة في المحافظات ومحاسبة المقصرين باعتبار التعمد في تعطيل انجازها من ممارسات الفساد.

3- ان يقوم مجلس الوزراء بتعريف سياقات محددة وسريعة لحسم قضايا التلاعب بالتعيينات والعقود لتأتي القرارات مدروسة وواضحة وبعيدة عن الارتباك والتناقضات وملزمة وفق القانون وذلك من خلال وضع معايير لاختبار وتعيين الموظفين على الملاك الدائم والعقود وفق ضوابط موضوعة ومحددة ومعلنة.

4- السعي لتشريع قانون لمجلس الاعمار وتحديث قانون الاستثمار وهيئة الاستثمار ، فالاستثمار هي الوسيلة الاساسية للتخلص من الاقتصاد الريعي والاعتماد على النفط، ولانطلاق الاقتصاد الوطني الحقيقي والتصدي للبطالة والعمالة الناقصة ونقص الخدمات والفقر والجهل والمرض.

كما تناولت احدى فقرات المحور الثالث فقرة تتضمن وضع خطة لشمول الاراضي الزراعية بمعدات الري الحديثة لضمان انتاج زراعي وفير واقراض المزارعين لهذا الغرض من اجل تخطي القطاع الزراعي لبعض التحديات التي تواجهه واستمراره في تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة الوطنية.

اما المحور الرابع فقد اهتم بتقوية الاقتصاد من خلال تعزيز مبدأ (صنع في العراق) ومشاريع بأيدي عراقية وتقليل الاستيراد عبر سياسات (بدائل الاستيراد) وتشجيع الصادرات واستعادة الثقة بأنفسنا وخبرائنا وجامعاتنا لتنفيذ المشاريع بطاقات عراقية مع الاستعانة كلما اقتضت الحاجة بالخبرات الوطنية او الاجنبية ، وذلك لاستثمار شبابنا وخريجينا والعاطلين عن العمل ولتطوير خبراتنا واقتصادياتنا وتقليل التبعية للخارج لذلك تسعى الحكومة لان تكون المساهمة عراقية بدءاً من التصاميم الاولى مروراً بتنفيذ المشاريع وصولاً الى مرحلة الانجاز، وان الاساس هو عراقية المشاريع وان الاستعانة بالخبرات الاجنبية وتسهيل ذلك تبقى ضرورة لتحقيق اعلى معايير الجودة والنوعية عند نقص الخبرات الوطنية لتحقيق هذا الامر.

ومن اجل تقوية الاقتصاد وخفض معدلات البطالة والعمالة الناقصة من خلال رفع مستوى التشغيل واستثمار الشباب الخريجين والمؤهلين العاطلين عن العمل في مشاريع وطنية وبمساهمات عراقية فقد اوكل البرنامج الحكومي لكل وزارة من الوزارات مجموعة من المهام وهي كالآتي:

1- وزارة المالية: تمثلت المهام التي اوكلها البرنامج الحكومي 2018-2022 لوزارة المالية بالفقرات الآتية:

أ- اعادة النظر بفلسفة الموازنة العامة للبلاد وتحويلها من متوالية عددية الى ارقام تقابلها اهداف تنموية واضحة ذات نواتج ومردودات اجتماعية واقتصادية وسياسية والعمل على ان تكون موازنة عام (2020) موازنة مشاريع واداء والسعي لتقديم حسابات الارباح والخسائر والحسابات الختامية بدءاً من سنة (2019).

ب- الانتقال الى الحوكمة الالكترونية بشكل كامل.

ت- الانتقال من فلسفة ان الاقتصاد هو مجرد تعظيم موارد الخزينة والحصول على العملة الاجنبية الى ان الاقتصاد هو تعظيم الموارد الوطنية والنتاج المحلي الاجمالي وتعزيز دور العملة الوطنية ومحاربة البطالة والغلاء وانتشال الشعب من الفقر والجهل والمرض والخوف، وتحسين ظروف عيش المواطنين وعدم الاكتفاء بزيادة موارد الخزينة على حساب تراجع الاقتصاد الوطني وتراجع قطاعاته الحقيقية.

ث- تطوير النظام المصرفي في العراق وتعزيز ثقة المواطنين به وتحويل المصارف الى وظيفتها الاساسية وهي الاقراض من اجل انشاء مشاريع تشغيلية وتنموية بفوائد وارباح معقولة عن الفائدة المعتمدة من البنك المركزي العراقي وحسب طبيعة المخاطر المتعلقة بكل عملية اقراض، واعتبار ان المصرف الذي لا يساهم في الاقراض بنسبة

محددة من راس مالة الاسمي او لا يقدم تسهيلات مصرفية تساعد في التنمية الاقتصادية والبشرية يفقد معناه كمصرف.

ج- مراقبة الدين الخارجي والداخلي والحيولة دون تجاوزه مستويات معينة، وربط الديون الداخلية والخارجية بالمشاريع الاستثمارية المولدة للثروات وفرص العمل وعدم استخدامها للأغراض الاستهلاكية او للأغراض التشغيلية للموازنة.

2- وزارة الزراعة: بما ان قطاع الزراعة يعتبر من اهم القطاعات القادرة على تشغيل اعداد كبيرة من السكان سواء كانوا من الخريجين الزراعيين والبيطريين او من افراد القرى والارياف الفقيرة اذا تم تنمية هذا القطاع وتطويره بشكل صحيح ومن اجل ذلك اوكل البرنامج الحكومي الخاص برئيس الوزراء عادل عبد المهدي مجموعة من المهام لوزارة الزراعة وهي:

أ- العمل جدياً للتخلص من مفهوم الاراضي الاميرية الموروثة من النظم العثمانية السابقة، وملكية الدولة بشخص وزارة المالية وبقية الوزارات لمعظم اراضي البلاد، وتشريع قانون يحفظ الملكيات الزراعية والحياسة والاجازة والاستثمار لإنهاء الفوضى الحالية في ملكيات وحيازات الاراضي التي تثير منازعات كبيرة، وتمنع تطور الزراعة والتربية الحيوانية وتطور الحياة الريفية. وتوزيع الاراضي بأسعار رمزية او حتى مجانية عبر احياء مفهوم (الارض لمن احيها) وتوفير التسهيلات المصرفية والتعاونية لتمويل الدورات الزراعية والحيوانية ودعم الزراعة من خلال دعم المخرجات الزراعية واعتبار جميع ذلك من اهم مقومات النهضة الزراعية المرتقبة.

ب- توسيع تجربة القرى العصرية من خلال توفير القروض الميسرة للفلاحين والعمل على بناء عدد من القرى العصرية المجاورة لمزارع نموذجية زراعية وحيوانية في عدد من المحافظات لتكون مثلاً لتشجيع الحياة الريفية والقروية وتنشيط الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات القروية والمحلية.

ت- تشجيع الاستثمار الزراعي والحيواني بتوفير القروض المناسبة بدون فائدة او بتحمل الدولة لفوائدها بشرط ضمان الانتاج وزيادة استخدام الانتاج الوطني في تلبية احتياجات السلة الغذائية وتوفير مفردات البطاقة التموينية وتقليل الاستيراد من الخارج.

ث- تشجيع الزراعة الحديثة وتطويرها ودعمها بالقروض ولاسيما البيوت البلاستيكية والزراعات التي تقاوم انواعاً معينة من الملوحة والمياه.

ج- اعداد خارطة للمحافظة على المنتجات الزراعية (التمور والرز والعنبر) والحيوانية مثل (الاغنام) ذات الشهرة العالمية والمحلية والمهيئة للاستهلاك المحلي وللتصدير بأسعار مجزية وتشجيعها من خلال دعمها وحمايتها.

3- وزارة التجارة: كما اوكل البرنامج الحكومي لوزارة التجارة مجموعة من المهام تمثلت بالاتي:

- أ- دراسة وضع البطاقة التموينية ومفرداتها والشرائح الاساسية المستفيدة منها بما يحسن من نوعية المواد ومنع أي فساد او هدر وتقليل الاعتماد على الخارج لتوفير العديد من مفرداتها.
- ب- تسهيل اجراءات منح اجازات لتأسيس الشركات وعرض الشروط المطلوبة لتأسيس المشاريع ليقوم صاحب المشروع بتوفيرها ولتصبح الاجازة مقرة من حيث الاساس اذا توفرت هذه الشروط.
- ت- فتح نافذة الكترونية تخاطب الشركات المنتجة التي يتم الاستيراد منها للعراق بغرض تدقيق المنشأ ومواصفات البضاعة.
- 4- وزارة الصناعة والمعادن: يهدفان الى نشر المدن الصناعية الحديثة في جميع ارجاء العراق من اجل تشجيع القطاع الخاص على اقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم التي تسهم في نهضة العراق التنموية وتخدم اقتصاده الوطني وتخلق فرص عمل للكثير من العاملين من ذوي الاختصاصات المختلفة ومما يساهم في تقلص ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة في العراق، ولأهمية هذه الوزارة في رفع مستوى التشغيل فقد اوكل لها البرنامج الحكومي الحالي مجموعة من المهام الاتية:
- أ- تحويل الاصول الجامدة الى اصول متحركة من خلال عرض المنشآت المتوقفة او الخاسرة وطرحها للمشاركة والاستثمار او البيع للمواطنين العراقيين وتحويلها الى شركات مساهمة رابحة يملكها الشعب بشرط تشغيلها واستيعاب العاملين المنتجين فيها وتحقيق ساعات انتاجية تحدد حسب حاجة السوق المحلية كمرحلة اولى والتصدير كمرحلة ثانية.
- ب- تقديم دراسة لعدد المصانع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي يمكن للقطاع العام او الخاص او المشترك من بنائها على ان يتم تقديم تسهيلات مصرفية ميسرة حسب حجم ونوع واهمية المشروع.
- ت- توحيد شروط وامتيازات مديرية التنمية الصناعية وقانون الاستثمار العراقي رقم (13) لعام 2006 وتطويرها وتسهيلها لصالح المستثمر المنتج الذي يوفر صناعة عراقية وتحقيق شعار (صنع في العراق) وصنع بأيد عراقية.
- ث- منح الاراضي للأغراض الصناعية مجاناً او بأسعار رمزية تحدد مساحتها بحسب حاجة المشروع وبالتكامل مع وزارة الاسكان والاعمار وهيئة الاستثمار الوطنية، وفتح الباب للاستثمار الخارجي في مجال الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية واستقدام الماركات العالمية لتصنع منتجاتها كلياً او جزئياً في العراق.
- 5- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:
- أ- تطوير قاعدة بيانات دقيقة عن العوائل التي تعيش تحت خط الفقر بغرض شمولهم بالرعاية الاجتماعية وتأسيس المشاريع الصغيرة وتوفير دعم الدولة المتحقق لهم في الاسكان والعمل والكهرباء الرخيصة.

ب- التأسيس لمشروع تشغيل الشباب وتشجيعهم على تأسيس شركات صغيرة ومتوسطة وتقديم تسهيلات مصرفية ميسرة بهدف الحد من البطالة والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

ت- تأهيل وبناء ودعم مراكز التدريب المهني التي تعلم المهن والحرف المطلوبة في سوق العمل والمجتمع.

ث- شمول جميع المواطنين والعاملين في القطاع العام والخاص بنفس الحقوق والامتيازات من حيث التقاعد والضمان وتوزيع الاراضي شريطة مساهمة المواطن بالاستقطاعات المناسبة وفق القواعد المشروعة.

المبحث الثالث / التحديات التي تواجه سياسات التشغيل في العراق

على الرغم من ان برامج وسياسات التشغيل التي تم التعرف عليها بالمبحث الاول اهتمت بزيادة التشغيل وتوفير العمل اللائق لشريحة مهمة من المجتمع ولاسيما الفتية، ولكن لاتزال معدلات البطالة الكاملة والناقصة ومستويات الفقر مرتفعة، نتيجة لمجموعه من التحديات والازمات المتوالية التي اعاقت تطبيق هذه السياسات بشكل سليم والتي سوف نتعرف عليها فيما يلي:

اولاً: التحديات المؤسسية: تعتبر البيئة والاداء المؤسسي- في البلد المضيف من اهم العوامل المؤثرة في جاذبية الدولة للاستثمار حيث يتأثر مناخ الاستثمار بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولاسيما التشريعات والقوانين ومدى تطبيقها وضمان استمراريته وثباتها، وبحسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية عام 2019 صنف العراق بدلالة البيئة المؤسسية من ضمن دول الاداء الضعيف وذلك باحتلاله المرتبة الرابعة والاخيرة عربياً¹ تقرير مناخ الاستثمار 2019 ، ص33¹، وفيما يلي مجموعة من اهم التحديات المؤسسية التي يعاني منها العراق:

1- ضعف كفاءة الادارة المؤسسية: ان تدني كفاءة الاداء المؤسسي وتدني الخدمات الحكومية واهدار المال العام بالإضافة الى التضخم في الجهاز الحكومي وتدني مستوى انتاجية العاملين فيه من المؤشرات الواضحة على فشل الحكومة في ادارة مؤسسات الدولة وشؤونها وتبديد مواردها، حيث ان التضخم الاداري والوظيفي مع ما يرافقه من اخفاق في الادارة العامة وتدني كفاءة ومواصفات الجهاز الاداري والمؤسسي- للدولة وخصوصاً ما يتعلق بغياب النزاهة والشفافية والحكم الرشيد ، تؤدي الى زيادة الانفاق العام دون ان يصاحب ذلك الانفاق اي زيادة حقيقية في الانتاجية والمنافع العامة التي يفترض ان تكون هي الدافع وراء زيادة النفقات مما يعني تدني كفاءة الدولة ومؤسساتها في ادارة وتوجيه الانفاق العام بالاتجاه الصحيح، فالمبالغ التي تصرف كرواتب واجور ستؤدي الى زيادة التكاليف الاجتماعية دون ان يقابلها زيادة في العائد الاجتماعي التي كان من المفترض ان توجه هذه المبالغ نحو انشاء ونمو مشاريع

واستثمارات عالية الانتاجية تساهم في زيادة التشغيل وتوفير فرص العمل لجميع افراد المجتمع.¹ سعود غالي صبر، فلاح خلف علي، 2015، ص⁽³⁾

2- الفساد المالي والاداري: الفساد المالي هو عملية هدر الموارد المالية للمجتمع من خلال اختلاس المال العام وتبديده في مشاريع غير التي خصصت لها ، اتخاذ قرارات اقتصادية لا تتلاءم مع الواقع الفعلي للمجتمع، التنافس غير المشروع في المعاملات المالية والاقتصادية والتجارية، وغيرها من انماط الفساد التي تصب جميعها في وعاء واحد الا وهو هدر الموارد المادية والمالية للمجتمع. اما الفساد الاداري فانه يتجسد بالانحرافات الادارية التي يقوم بها الموظف اثناء تأديته لعمله من اجل تحقيق مصالح خاصة وبطرق غير مشروعة مثل طلبه للرشوة واضاعت الوقت وعدم احترامه للقوانين والقرارات الادارية وعدم تحمله المسؤولية والجمع بين وظيفتين في ان واحد وغيرها.

الفساد موجود في المجتمع العراقي الا انه اصبح متفشياً ومتعمقاً اكثر بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، اذ توفر مناخاً مغرياً وجاذباً له ونتيجة لانهايار النظام وسلطة القانون تربع الفساد في العراق عام 2008 على قمة هرم الفساد الدولي بعد منيمار والصومال، وما ترتب عليه من اثار سلبية على التنمية اذ يؤدي الى استنزاف الموارد واختلالات في البنى الاساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي وفشل جهود التنمية.¹ هيثم كريم صيوان، هيئة النزاهة، 2008، اذ ان الكثير من الاموال المخصصة للاستثمارات وبناء المشروعات واعادة الاعمار تم هدرها وسرقتها ضمن حلقات متسلسلة لتصل في النهاية الى (10%) من المبلغ الاصلي المخصص، اذ ان (8-10) مليارات تذهب هباء بسبب استثناء الفساد المالي والاداري لأجهزة الدولة ومؤسساتها والتي جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق في المراكز المتقدمة لحالات الفساد حيث كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 احتلال العراق المرتبة (168) من بين (180) دولة شملها المؤشر اذ حقق العراق (18) درجة في المقياس الذي يضم (100) درجة (درجات المقياس تتراوح بين الدرجة 0 "الدولة الاكثر فساداً" والدرجة 100 "الدولة الاكثر نزاهة")، حيث كان يتأمل ان يكون لهذه الاموال التي تم اهدارها دور كبير ومساهمة فاعلة وحقيقية في بناء وانشاء العديد من الاستثمارات في العديد من القطاعات الحيوية كثيفه العمل القادرة على توفير فرص تشغيل كبيرة والتخفيف من حجم البطالة والعمالة الناقصة في البلد.¹ مؤشر مدركات الفساد 2018

ثانياً: التحدي الأمني: لايزال تهديد امن الانسان العراقي هاجساً يومياً تفاقت تداعياته السيئة منذ منتصف عام 2014 عندما قامت عصابات داعش الارهابية بالسيطرة على محافظات الانبار ونيوى وصلاح الدين، ومنها بدأت موجة النزوح الاكبر في تاريخ العراق وكانت التكلفة البشرية لهذا الاحتلال هو فقدان ارواح الاف المواطنين العراقيين وتهديد ملايين اخرين، سواء ممن ظل في مناطقهم او الذين نزحوا وهاجروا الى الداخل او اختاروا

الهجرة الى الخارج، لذا كان على الحكومة الاستجابة لهذه التحديات التي اوقعت المزيد من السكان تحت خط الفقر، حيث ان احتلال داعش لثلاث محافظات، وتهديده لمحافظات اخرى فرض على الحكومة ان تعمل على استعادة هذه المحافظات وانهاء وجود الجماعات الارهابية، لذا بدأت بعد مدة قصيرة بالعمليات العسكرية على الارهاب، وقد اوجدت الحرب اوضاعاً اقتصادية وانسانية جديدة تتطلب التحول نحو اقتصاد الحرب، الامر الذي يعني تزامم اولويات الحرب مع اولويات التنمية واعادة الاعمار وعموم الانفاق التنموي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال فقد شكل الانفاق العسكري من اجمالي الانفاق العام حوالي (22%) لموازنة عام 2017 مقابل (9.3%) على التربية والتعليم العالي وحوالي (3.8%) على الصحة.

لقد اصاب البنى التحتية في المناطق التي خضعت لسيطرة داعش تدميراً هائلاً فضلاً عن المخاطر الكامنة للألغام والقذائف غير المتفجرة في المناطق المحررة، وتقدر اعادة اعمار هذه المناطق بما يزيد عن (100) مليار دولار.¹ استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022، ص14

ثالثاً: التحديات الاقتصادية: من اهم التحديات التي واجهت خطط التنمية وسياسات التشغيل في العراق هي التحديات الاقتصادية والتي هي:

1- تردي مناخ الاستثمار: ان ضعف البيئة المؤسسية والوضع الامني غير المستقر تساهم وبشكل كبير في استمرار تردي مناخ الاستثمار في العراق وعزوف المستثمر المحلي والاجنبي عن استثمار نشاطاته وأمواله وخبراته في العراق، وبدلالة بعض المؤشرات الدولية اظهر بان العراق كان من دول الاداء الضعيف في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار والذي بلغ (22.4) درجة من اصل (100) درجة لعام 2018 وانخفض هذا المؤشر انخفاضاً طفيفاً عام 2019 عن ما كان عليه عام 2018 ليصل الى (21.6) درجة.¹ تقرير مناخ الاستثمار 2019، ص27

2- اتساع نطاق القطاع غير المنظم: ان ضعف الاستثمار الخاص الناجم عن تردي مناخ الاستثمار ادى الى اتساع الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي لا تخضع لرقابة الحكومة وتعمل خارج الاطار الضريبي والتأمينين للدولة، والتي لا تدخل في حسابات الناتج القومي الاجمالي، وعلى حساب أنشطة الاقتصاد المنظم، مما يشكل مخراجات وتعاملات وسلوكيات غير قابلة للضبط والسيطرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.¹ خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص18

3- الاختلال الهيكلي: يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عميقة نتيجة لاعتماده ولسنوات طويلة على النفط فقط في تعزيز دخله القومي نلاحظ من خلال بيانات جدول (2) ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة شهد تحسناً ملحوظاً ونمواً متواصلاً للأعوام (2004-2017) حيث ارتفعت قيمته بالأسعار الثابتة عام 2017 الى نحو (201059.3) مليار دينار بعد ان كانت (101845.2) و(132687.0) مليار دينار لعامي 2004 و2010 على

التوالي وبمعدل نمو مركب بلغ (5.37%) ويعود ذلك التحسن الى زيادة معدلات انتاج النفط وبالتالي زيادة الايرادات النفطية. وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط الخام (71470.2) مليار دينار عام 2017 بعد ان كانت (45625.2) مليار عام 2004 و (64285.0) مليار عام 2010 وبمعدل نمو مركب قدره (3.5%)، مما يعني ان العراق يعتمد على مصدر احادي وهو النفط وهذا ما نلاحظه من خلال نفس الجدول حيث ان الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط يهبط الى اقل من النصف عما كان عليه مع قطاع النفط ، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي لعام 2017 (201059.3) مليار دينار بينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط (71470.2) مليار دينار لنفس العام.

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100%=2007) من (2004-2017) (بمليار دينار)

الانشطة السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة والتحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل و المواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه	المال والتأمين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط
2004	5546.1	56362.0	1565.4	688.9	2209.8	12166.8	6303.9	8521.1	8870.5	101845.2	45625.2
2005	7286.5	52293.7	1548.6	796.1	4581.9	11798.8	6997.9	8881.6	9787.6	103551.4	51487.7
2006	7597.5	55124.4	1711.0	873.7	4838.3	8825.8	7514.7	9644.4	13713.6	109389.9	54507.4
2007	5494.2	59274.3	1817.9	972.8	4928.4	7333.1	6973.3	10864.6	14302.3	111455.8	52437.7
2008	4730.3	66659.2	1939.7	1010.1	5648.2	7607.4	7567.6	11472.3	15092.7	120626.5	54290.1
2009	4898.7	68178.3	2637.7	1209.8	5385.9	6977.7	8422.1	11339.2	16407.2	124702.8	56950.0
2010	5560.8	68852.1	2805.0	1222.0	8453.9	7555.7	10015.0	11505.9	17466.1	132687.0	64285.0
2011	6465.6	74643.9	2870.4	1387.4	8320.1	7703.1	11027.9	12231.1	18916.6	142700.2	68514.4
2012	6019.5	84271.6	2930.7	1642.7	12025.2	10306.8	14449.9	11979.3	19887.2	162587.5	78781.8
2013	7459.1	86937.2	2653.4	1872.4	15251.8	12675.5	14910.8	12608.3	21314.5	174990.1	88554.2
2014	7309.0	90523.5	2064.9	2093.4	14544.1	13443.6	14834.5	11548.6	19503.2	178951.4	85139.5
2015	4613.2	108877.4	1723.5	2152.0	9402.5	14054.5	15136.1	8954.5	19583.6	183616.2	74991.6
2016	4598.9	135393.3	1787.4	2251.5	8555.8	15272.6	13396.1	9663.2	19067.1	208932.1	73789.2
2017	3863.2	129839.5	2353.9	1938.5	5806.5	16121.5	13448.3	10134.4	19102.0	201059.3	71470.2
معدل النمو المركب	-2.7	6.6	3.1	8.2	7.7	2.8	6.0	1.3	6.0	5.3	3.5

المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات

* جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات خاصة بالوزارة

* معدل النمو المركب تم حسابه من قبل الباحث باستخدام القانون الاتي:

$$\text{معدل النمو المركب} = 100 * \left(\sqrt[n]{\frac{\text{السنة الاخيرة}}{\text{السنة الاولى}}} - 1 \right)$$

حيث (n) تمثل عدد السنين

4- ارتفاع الدين الخارجي: تعد مشكلة ارتفاع ديون العراق الخارجية من اخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي حيث ان زيادة حجم المديونية واعباؤها تقوض حركة التنمية وتؤثر بشكل رئيسي في الاستثمار، من حيث ان ارتفاع المديونية الخارجية تجعل الدخل القومي يوزع بين الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي والوفاء بخدمة المديونية الحكومية وان اي زيادة في احد هذه العناصر يكون على حساب العنصرين الاخرين من الدخل القومي.¹ عماد محمد علي العاني، و نسرین حسن جوجي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (العدد 98، المجلد 23، ص263).

وفي حالة الديون العراقية فقد تم تقدير الديون المستحقة بذمة العراق بعد عام 2003 بحوالي (53-65) مليار دولار امريكي حسب تقديرات البنك المركزي العراقي، بينما اعلن نادي باريس في بيان صدر عنه في (2008/4/24) بان العراق مدين للدول الاعضاء بمبلغ (18.21) مليار دولار امريكي عدا خدمات الديون المترتبة عليها، وكانت مجموع ديون العراق الخارجية حسب تقديرات صندوق النقد الدولي حوالي (125) مليار دولار، كما قدرت شركة اكزوتكس البريطانية المتخصصة بتجارة ديون الدول الناشئة بان ديون العراق تتراوح ما بين (103.4-129.4) مليار دولار امريكي وتشمل اصل الديون والفوائد المتأخرة عليها.¹ اديب قاسم شندي، الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد 11، 2009، ص10، وبدلاً من ان يحسم العراق مشاكل ديونه السابقة التجأ مجدداً نحو المديونية بحجة مشاريع اعادة اعمار العراق كالقروض المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي بمبلغ (685) مليون دولار اضافة الى القروض اليابانية والكويتية التي تبلغ (21) مليار دولار،¹ فلاح حسن محمد، هيئة النزاهة، ص93 مما تسبب في تراكم الديون الخارجية وجعلها تشكل عبئاً ثقيلاً يقع على عاتق الاجيال الحالية والمستقبلية في ظل الافتقار الى سياسات اقتصادية كفؤة تعمل على استثماره بكفاءة عالية في توليد مشاريع استثمارية قادرة على رفع مستوى التشغيل ومواجهة مشكلة العمالة الناقصة.

رابعا، التحديات الاجتماعية: خطة التنمية الوطنية 2018-2022¹

1- تعكس مؤشرات التنمية حال التنمية في العراق (التعليمية والصحية والمعيشية)، اذ يظهر دليل التنمية البشرية العالمي لعام (2016) ان ترتيب العراق يقع ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (تسلسل 121) من بين (188) دولة.

2- هيمنة الولاءات الفرعية العشائرية والمحسوبية وضعف سلطة القانون والنفاذ للعدالة، مما ولد عجزاً بنيوياً واضطراب النسيج المجتمعي، ما ادى الى استنزاف مقومات التنمية واستدامتها.

3- ادت الازمات المتكررة من (نزاعات مسلحة، عنف وارهاب، نزوح سكاني) التي تعرض لها المجتمع العراقي وضعف السياسات الاجتماعية والحماية الى مضاعفة التكاليف الاجتماعية للازمات وتفاقمها حيث ادت الى ارتفاع مستويات الفقر متعدد الابعاد مما ادى الى ازدياد نسبة الفئات الهشة من السكان (ارامل، ايتام، مسنين، معاقين) عن

- 50%) عام 2016 كما ان ظروف النزوح ولدت هشاشة مركبة (فئات هشّة + نزوح وتهجير) مما يهدد نوعية وجودة الحياة ورفاه المجتمع.
- 4- استمرار عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب وتوفير فرص عمل لائقة لهم ، مما يهدد ركائز الامن والاستقرار الاجتماعي ، ويدفع البعض الى الهجرة خارج الحدود ، اذا بلغت نسبة البطالة للافراد بسن العمل حوالي (10.8%) بينما بلغت نسبة العمالة الناقصة (28.2%).
- 5- تردي المستوى الصحي والتعليمي في العراق، لايزال القطاع الصحي يعاني من التدهور الذي خيم على غالبية المستشفيات العامة والمراكز الصحية وتردي الخدمات المقدمة ونقص كبير في الادوية والمستلزمات الطبية وقلة حملات التوعية والارشاد وهجرة الكفاءات الطبية الى الخارج نتيجة تردي الوضع الامني. والمستوى التعليمي عانى كذلك من تردي في البنى التحتية ونقص كبير في الكوادر التدريسية وتردي في نوعية الخدمة المقدمة.

الاستنتاجات والتوصيات

- 1- لقد تحققت فرضية الدراسة في ان سياسات التشغيل في العراق غير قادرة على معالجة مشكلة البطالة والعمالة الناقصة ويعود ذلك لمجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات المؤسسية.
- 2- تعد التحديات المؤسسية على رأس التحديات التي تعيق سياسات التشغيل في العراق، حيث ان تردي البيئة المؤسسية واهدار المال العام، كما ان استثناء الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة جعل البيئة الاستثمارية طاردة وغير مشجعة للمستثمر المحلي والاجنبي مما ساهم في استمرار الاختلالات الهيكلية.
- 3- على الرغم من كثرة السياسات العراقية الهادفة والداعية الى تنويع القاعدة الانتاجية لايزال الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة ولايزال يعتمد وبشكل كبير على مصدر واحد لتمويل مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يجعل الاقتصاد العراقي هش وعرضة للصدمات الخارجية والتقلبات في اسعار النفط العالمية.
- 4- ضعف مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي رغم المساهمة الكبيرة لهذه القطاعات في رفع مستوى التشغيل.

التوصيات

- 1- محاربة الفساد وتفعيل دور المؤسسات الرقابية وتطوير قدرات العاملين فيها وبناء نظام للحوكمة المؤسسية من اجل تحسين درجة النزاهة والشفافية والحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري.

- 2- اصلاح منظومة التعليم وتطويرها بما يضمن التوافق بين السياسات التعليمية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية لتأهيل الافراد في الاعمال التقنية للمراحل ما بعد الابتدائية والثانوية.
- 3- اعادة النظر في التعليم الجامعي ليتواءم مع متطلبات حاجة سوق العمل وذلك من خلال تطوير المناهج التعليمية لتتواءم مع التطورات الحديثة وتتناسب مع ظروف العمل لمرحلة ما بعد التخرج.
- 4- دعم وتطوير القطاعات التي تعتمد اسلوب الانتاج كثيف العمل لقابلية هذه القطاعات على استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة كقطاع الزراعة والصناعة والبناء والانشاءات حيث تساهم هذه القطاعات مساهمة فاعلة في معالجة وتخفيف معدلات البطالة والعمالة الناقصة.

المصادر

- 1- شندي، اديب قاسم، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية.
- 2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار"، تقرير مناخ الاستثمار 2019.
- 3- جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية المحدث 2018.
- 4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022.
- 5- جمهورية العراق، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019.
- 6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022.
- 7- جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، البرنامج الحكومي 2018-2022.
- 8- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، هناء عبد الجبار صالح، العمل غير المهيكل: العراق، ص 340، متاح على الرابط <http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/13.pdf>
- 9- صبر، سعود غالي وعلي، فلاح خلف، (2015)، التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم الاداري والوظيفي في الدول النامية: مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 104.
- 10- العبيدي، سعيد علي محمد والعامري، عبد القادر فخري هندي، (2018)، مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2014 الواقع والتحديات، مجلة جامعه جيهان- اربيل العلمية، العدد 2 الجزء ايلول 2018، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان- اربيل في العلوم الادارية والمالية.

- 11- العكايشي، صاحب نعمة والجناحي، رائد جواد كاظم، (2016)، سياسة التوظيف في العراق للفترة من (2003-2012) اشكاليات وتحديات، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد 38 .
- 12- جباري، عبد الرزاق، (2015)، اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
- 13- عالم حليلة، (2015)، سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة (دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن)، رسالة ماجستير في علوم التسيير مقدمة الى جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 14- العاني، عماد محمد علي وجوجي، نسرين حسن، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية في العراق للمدة 1990-2013، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (العدد 98، المجلد 23).
- 15- فلاح حسن محمد، المديونية والفساد الاداري والمالي الاسباب الاثار الحلول، جمهورية العراق، هيئة النزاهة.
- 16- محمد عبد صالح حسن، و عماد صلاح، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، الصفحات من 8-10.
- 17- منظمة الشفافية الدولية: الائتلاف العالمي ضد الفساد، مؤشر مدركات الفساد 2018.
- 18- نقبيل نوح، (2017)، عبد السلام عبد الحميد، العمل اللائق: دراسة على سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر من خلال الجهاز المساعد على الدمج المهني (دراسة ميدانية على: مكاتب المطالعة العمومية -حاسي بحبح)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل مقدمة الى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- 19- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2003.
- 20- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2004.
- 21- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2005.
- 22- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2006.

23- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2008.

24- هيثم كريم صيوان، الفساد واثره على التنمية والسيادة الوطنية العراقية، هيئة
النزاهة.

الامم المتحدة، اهداف التنمية المستدامة، متاحة على الموقع -25-
[https://www.un.org/sutustainabledevelopment/ar/sustainable-](https://www.un.org/sutustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals)
development-goals

26-Kailan Shang , Risk Implications of Unemployment and
Underemployment , 2015.